



بغض النظر عن الأنباء التي راجت مؤخراً عن اقتراب اعتزال الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم وتسليم نجله محمد العرش فإن هذه النقطة ستكون تحصيل حاصل لأن وليّ العهد الحالي صار يجمع عملياً بين يديه مقوّمات القوّة والنفوذ والهمال وصار القطب المحرّك لسياسات المهلكة.

إضافة إلى سلطات الجيش والأمن، يعوّل بن سلمان على خطوة اقتصادية كبرى هي جوع سيولة هائلة قدرها بتربليوني دولار كنتيجة الطرح العام الأولي لأسهمها في الأسواق واستخدام هذه السيولة الهائلة لتمويل استثمارات للتخلص من اعتماد المهلكة على تصدير نفطها الخام كأساس أول للاقتصادها.

خطّة الخصخصة المعلنة تفيض عن «أراهكو» لتتناول قطاعات الحياة الاقتصادية كافة في المهلكة وهو ما سيعني مجالات استثمار هائلة مفتوحة لهيئات اقتصادية وهائلة قادرة على دخول السوق السعودية والمنافسة فيها، مع إعطاء أفضلية واضحة للولايات المتحدة الأمريكية، الحليف القديم للمهلكة، فقد أرسلت زيارة الرئيس دونالد ترامب للرياض رسائل بهذا الاتجاه عبر صفقات بهنات هلايين الدولارات، وبالتلحيز إلى أن طرح «أراهكو» سيكون في البورصة الأمريكية.

يحمل هذا التوجّه الاقتصادي إذن أفقاً لتغيير كبير للدولة مطلقاً الصلاحيات الهائلة والمهتكمّة بالاقتصاد ويحوّلها إلى إدارة سياسية وعسكرية وأمنية للشأن العام المهتلك من شركات ورؤوس أموال خارجية وسعودية، وهو ما يستلزم أنظمة وقوانين حديثة تحترم حقوق الأفراد والشركات وتطبّق على الأثريين والفقير، كما يستلزم حدوداً مقبولة من احترام الرأي العام وحريات التعبير والقبول باختلاف النزاه السياسية والفكرية.

غير أن الخطط حين تكون على الورق قد تتبدّل حين يترّ تطبيقها على الواقع، وما نراه حالياً من شؤون السعودية وتقلّباتها يحوّل مؤشّرات لا تتناسب مع تلك الخطط والطموحات الواسعة والتي يمكن أن تتعثر، داخلياً، وخارجياً، وأن تكون لها آثار غير محسوبة العواقب على الاجتهاد والسياسة والاقتصاد أيضاً.

على جبهات السياسة ترسل القيادة السعودية إشارات متناقضة فهي تؤشّر، على سبيل المثال، إلى تقارب مع إسرائيل بدعوى مواجهة إيران لكنّ علاقاتها تتحسن مع إيران وإسرائيل معاً، وهي تخوض حرباً فتاكّة ضد الحوثيين وعلي صالح ولكنّها تخذل حليفها اليمني الكبير الرئيس عبد ربه منصور هادي بإفلات يد الإمارات الداعمة لخصومه في الجنوب، وهي تعلن مواجهة إيران في سوريا ولبنان لكنّها توقف الدعم للمعارضة السورية التي تواجه الميليشيات المحسوبة على إيران، وتضغط على إطارها السياسي للقبول بشخصيات هوائية للنظام لتكون ضمن وفد

المعارضة.

ولعلّ النزعة الخليجية الراهنة والتصعيد الذي تقوده السعودية ضد قطر أحد أكبر الأمثلة على التخبّط لمشروع «البرلة» الاقتصادية الذي يروّج له ولي العهد السعودي، فهذا المشروع الذي يفترض فتح الأبواب الاقتصادية للهلكة لا يهون أن يتناسب مع حصار أقرب جاراتها، التي هي قوّة ماليّة عاليّة يحسب حسابها، وهي مركز لا يهون تجاهله أو الهرور فوقه في أي معادلة اقتصادية أو سياسية في الخليج.

ولعلّ الأنباء الواردة عن اعتقالات بدأتها السلطات السعودية بالشيخ سلمان العودة، وهو واحد من دعاة كثيرين يعتبرون من أركان الهلكة والمعبرين عن الرأي العام فيها، دليل آخر على ضيق صدر السلطات بأي شكل من أشكال التعبير واختلال التوازن في سياساتها.

المصدر | القدس العربي